مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

جغرافية الجريمة ما بين الريف والمدينة (دراسة مقارنة)

م.د. سعد عبد اللطيف صالح
المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ/3
وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: الجغرافية، الجريمة، المدينة

الملخص:

تشير الإحصاءات أن الإجرام أقل انتشاراً في الريف منه في المدن، وفي المدن الصغرى أقل انتشاراً بالنسبة للمدن الكبرى، ويفسر ارتفاع نسبة إجرام المدينة عن مثلاته في الريف، باختلاف طبيعة الحياة في كل منها، فطبيعة الحياة في المدينة وتعقدها تضعف من الروابط الاجتماعية والشخصية بين سكانها.

ولذا يذهب جمهور العلماء إلى أن الظاهرة الإجرامية تتأثر بالكثافة السكانية وبطبيعة المكان، فالمكان من خلال البيئة الطبيعية او المشيدة ينعكس بدوره على السلوك الإجرامي للأفراد، كما أن الكثافة السكانية في المدن يصاحبها غالباً ارتفاع في معدلات الجريمة، ولذلك فان نسبة الإجرام في المدن تزيد عن مثيلاتها في الريف، ولأجل ذلك تتطلب دراسة الصلة بين مكان الجريمة والظاهرة الإجرامية وبيان اختلاف حجم الظاهرة ونوعها بين الريف والمدنية.

المقدمة:

تباينت العلوم الاجتماعية في تفسيرها للسلوكيات المنحرفة ومظاهر الجريمة، فمنها ما عزى ذلك إلى عوامل بيولوجية، ومنهم من أكد على العوامل البيئية، وذهب آخرون إلى أن الجريمة ظاهرة فردية يجب دراستها ضمن هذا الاتجاه.

ومنذ بداية الثورات العلمية أكد العلماء والباحثون على دور العوامل البيئية على الجريمة، أي أن التفسير الجغرافي كان حاضراً في تفسير السلوك الإجرامي بشرط أن تدرس البيئة الجغرافية بجميع عناصرها، ولا يهمل جانب معين، إذ ربما يعزى السلوك الإجرامي لجانب مهمل في نظر الباحثين.

وقد ركز راتزل Ratzel على العوامل السياسية والعنصرية والاجتماعية، أما إلين سمبل Ellen Semple فقد ذهبت إلى أن الإنسان ابن البيئة يؤثر ويتأثر بها، وهي التي تطعمه وتحدد أفكاره ونظرته للحياة، بمعنى أن المزاج البشري والحضارة والدين والممارسات الاقتصادية يمكن أن تعود في أصلها إلى تأثيرات بيئية، أما ريتر Ritter فقد أكد على دراسة العوامل الاجتماعية وعلاقاتها بالمكان والعوامل البشرية الأخرى.[1]

ولم يكتف علم الجغرافية بدراسة التوزيع الجغرافي للجرائم وتركيب الجناة ودراسة مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال دراسة عوامل توطن الجريمة وبيان تلك العوامل والاختلافات المكانية لها.

ويتأثر نوع الجريمة هو الآخر بالواقع الجغرافي للمنطقة، فالمناخ الذي ترتفع فيه درجة الحرارة يعد من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة، ففي بعض محافظات العراق ترتفع في أشهر تموز وآب وهي أشهر ترتفع بها الحرارة لتصل إلى 50 درجة مئوية، ولا شك أن للارتفاع الكبير في درجة الحرارة أثره على الراحة الفسيولوجية للإنسان، وقد أثبت المختصون في هذا المجال أن ارتفاع الحرارة يجعل الإنسان أكثر تسرعاً وأكثر ميلاً للانفعال، على العكس في الأجواء المناخية المريحة التي تعمل على خلق شعور بالاطمئنان والارتياح النفسي.[2]

هدف البحث:

1. معرفة الخصائص السكانية للريف والمدينة.
2. معرفة أهم الأسباب لارتكاب الجرائم سواء في المدن أو الأرياف.
3. استعراض بعض أنواع الجرائم التي تتركز في الريف وأهم أنواع الجرائم التي تتركز في المدينة.
4. بيان التوزيع الجغرافي لمعدلات الجرائم فيما بين الريف والمدينة.

مشكلة البحث:

1. ما هو واقع التوزيع الجغرافي لظاهرة الجريمة بين الريف والمدينة؟
2. وهل للبيئة الحضرية والريفية علاقة بالسلوك الاجرامي من الناحية الكمية والنوعية؟

فرضية البحث:

1. توجد خصائص اقتصادية واجتماعية مميزة لكل من سكان الريف والمدينة.
2. هناك عوامل وأسباب في الريف والمدينة أدت إلى التفاوت في نسب الجريمة الكمي والنوعي.
3. ارتفاع في نسب الجرائم في المدينة مقارنةً بمثيلاتها في الريف.

المبحث الاول: خصائص ومميزات سكان الريف وسكان المدينة:

لا شك أن الجريمة أكثر انتشاراً بوجه عام في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية وهذا ينطبق بالنسبة للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أوضح ذلك علماء الاجتماع لفهم العلاقة بين التحضر والجريمة.

لقد كشف العلماء عن وجود اختلاف بين نسبة الجرائم تبعاً لاختلاف السمات الحضرية، هذا مع بيان للسمة المشتركة بين مجرمي المناطق الحضرية، والتي تتسم بالحراك والعلاقات غير الشخصية والاحتكاك بالجماعات المختلفة وضعف الرابطة بالمجتمع المحلي، وزيادة ميل الأفراد لارتكاب الجرائم في إطار جماعة منظمة، في حين تتضح العلاقات الشخصية وأدوات الضبط الاجتماعي باعتبارها معايير سائدة في البيئة الريفية على العكس في المناطق الحضرية التي تتميز بالسمات السابقة أنفاً، وقد أثر إلى حد كبير على نوعية الجرائم المرتكبة في كل منطقة وتكرارها في نفس الوقت. [3]

ويمكن تلخيص حياة سكان الريف في المحافظة على التمسك بالدين والاقتصاد في النفقات والشك في الغريب والبساطة، وابن الريف طموحاته محدودة ويكتفي ويقتنع بما لديه، ومتعاوناً مع أفراد جماعته ويساعدهم ويمدهم بالعون ويقفون مع بعضهم البعض في أي مأزق مما يقلل من الضغط النفسي عليهم فيؤدي إلى انتشار روح التعاون والمحبة بينهم على العكس في البيئات الحضرية.

أما ابن المدينة يبقى ذلك الشخص الذي يكون طموحاً ويسعى إلى تحقيق الربح والرخاء لنفسه فلديه في المدينة الأعمال والمشاريع التي تتوافق مع طموحاته، مع احتفاظه بأن يكون منعزلاً وقليل الاختلاط بالآخرين ويبقى ملازماً للمجتمع في تطوره قدر الإمكان، لكن ذلك لا يعني ان ابن الريف لا يتطور ولكن بحسب موقعه وظروفه سيبقى تطوره بدرجة أقل من ابن المدينة.

وهناك عامل آخر يساعد على تفهم الفروق بين الحضري والريفي هو (التنشئة الاجتماعية) أن الأسرة في المجتمع الريفي هي أهم عماد لهذه التنشئة تزداد شدة صلة القرابة بين أفرادها حتى يصبح هؤلاء الأفراد أقرباء بعضهم لبعض بعد عدد قليل من الأجيال، ولصلة القرابة هذه احترامها، وبسبب هذه القرابة التي تربط الطفل بأهل قريته فانه يلقى منهم الرعاية والعطف، وينشأ الطفل في القرية طبقاً للأنماط التي تتفق والحياة الريفية، كما أن الطفل في القرية شبيه بأقرانه فلا يكون بينهم تميز أو تنوع وهم يقومون جميعاً بنفس العمل، ومعنى ذلك أن الفردية في البيئات الريفية لا توجد إلا بصورة نادرة.

تحول ابن الريف للعيش في المدينة:

عند اختلاط ابن الريف بابن المدينة بطريقة أو بأخرى هنا سيحاول ابن الريف ان يساوي نفسه بابن المدينة في حياته، ولكن بإمكانياته المحدودة وكذلك فان اتصاله بالعالم الخارجي عبر مختلف وسائل الاتصال ورؤيته لتطور العالم الخارجي فيسعى للوصول إلى الغاية ففي هذه الحالة يتولد لديه شعور بأنه إنسان عاجز وغير قادر على تحقيق متطلباته وبذلك يصبح إنسانا منعزلاً لا يريد الاختلاط بالأخرين ان كان برغبته ولكن الاختلاط يصبح فرضاً عليه ومع ذلك فانه هنا سيتنافس مع أي شخص ليحقق لنفسه شيئاً ما وسيسعى للحصول على تلك الأشياء فيتنافسون مثلاً في الحصول على الوظائف ونرى بأن الوظائف التي يرغبونها هي تلك الوظائف التي تتميز بطابع التسلط لكي يمارس بها ضغطاً على الأخرين وبالتالي يتولد لديه شعور بالارتياح وبذلك يتحول من ذلك الإنسان المتعاون الودود إلى إنسان مستغل ومادي ويسعى للحصول على المال بأي وسيلة وحتى بارتكاب فعل مخالف للقانون وحتى ان أدى إلى إلحاق الضرر بالغير .

ويعتبر المال بنظره وسيلة لفرض نفسه على الأخرين ويعتبر نفسه متميزاً عن الأخرين مما يخلق شعوراً لدى الأخرين بالسعي للتساوي معه أو للتخلص من سلطته بأي وسيلة كانت والمقصود هنا الأفعال المشروعة والغير مشروعة أو المحرمة بنظر القانون.

المبحث الثاني: أسباب الجرائم في الريف والمدينة:

فيما يتعلق بتزايد الجرائم في المدن فان من الواضح ان السر فيه هو تعقد أسباب الحياة في المدينة فضلاً عن أن المدينة الكبيرة هي بطبيعة الحال أصلح مكان يمكن أن يحتمي به المجرم، والمدن هي أكثر المجتمعات إظهارا للتفاوت القائم بين أصاحب الثروات الطائلة أو الكادحين من أهل الطبقات الفقيرة، فان من الطبيعي ان تظهر الغيرة والحسد والضغينة الاجتماعية بنفوس الكثيرين من ضحايا المجتمع وصرعى التفاوت الطبقي.

وهذا إلى أن القيم المادية والمعايير الاقتصادية التي تسود عادة في المدن الصناعية الكبرى (كما هي الحال مثلاً في كبريات المدن الأمريكية) قد تولد صراعاً مادياً عنيفاً بين طبقات فتقسم الشعب إلى طبقة الرأسماليين والأغنياء وأصحاب الثروات الطائلة من جهة وهؤلاء يتمتعون بشتى مباهج الحياة ووسائل الرفاهية، وطبقة الكادحين والفقراء والمعوزين من جهة أخرى، وهؤلاء يتجمعون عادة في الأحياء القذرة ويتجرعون مرارة الحرمان.

ولا شك أنه حينما يصبح معيار النجاح في الحياة الاجتماعية هو الحصول على الجاه والثروة فقد يندفع البعض نحو الاثراء على حساب الغير، ومن ثم فان لا بد من ان ترتفع نسبه الجرائم.

كل هذه الاعتبارات لها وزنها إلى جانب اعتبارات أخرى قد لا تقل عنها في توجيه السلوك الإجرامي وإعطائه طابعاً معيناً دون أخر اعتبار كثافة السكان وهو اعتبار يلعب أيضاً دوره في بلادنا إلى حد ملموس، فتتأثر ظاهرة الجريمة بدرجة كثافة السكن، وتزداد في بعض الحالات نسبة الجرائم في الأماكن المكتظة بالسكان، عنها في تلك غير المكتظة بسبب الاختلاط المتزايدة وما يؤدي إليه من تصارع النفسيات والمصالح من جهة، ومن سرعة انتقال عدوى الجريمة من جهة أخرى.[4]

أسباب تفوق المدن في الجرائم عن الريف:

1.وجود الاحياء الوضيعة في المدن، ان المدن الكبيرة يوجد فيها دائما ما يسمى بالحي الوضيع bassofondo الذي يستضيف عادة أخطر المجرمين المحترفين والمتسولين والمتشردين وتجار الفسق والفجور، وتتميز الأحياء الوضيعة في المدن بازدحام مساكنها ووجود عدة أشخاص في الحجرة الواحدة أو في أسطح المساكن فضلاً عن وجود فنادق على مستوى وضيع تغص بقاطنيها.

2.عامل التجمع والتكتل في ذاته، فمن المعلوم أن الصبي أو الحدث يرتكب أفعال الأذى بين أقرانه ما لا يأتيه لو كان منفرداً بمعزل عنهم، وهنا شأن الانسان بصفة عامة، اذ يسهل عليه عند اجتماعه بآخرين على شاكلته أن يخمر فكرة اجرامية ويخرجها الى حير التنفيذ.

3.المدينة بمباهجها وملاهيها ومفاتنها وجمال نسائها ورونقها وخدماتها تجتذب اليها نفراً غير قليل من أهل الريف، هؤلاء تجيش في صدورهم رغبات المجازفة والسعي وراء الجديد ففيهم من يصعد في السلم الاجتماعي درجات، ومنهم من ينحدر في المجتمع إلى الحضيض فينتهي به الأمر الى الجريمة والسجن وقد شبه العالم (Niceforo) المدينة في ذلك بمشتل كبير ينمو فيه الغرس النافع والغرس الضار معاً.

4.ان ظروف المعيشة في المدن تدفع الاحداث على خوض غمار الحياة العملية قبل الأوان الطبيعي بالنسبة لهم، وبذلك تبدو منهم أنواع من السلوك غير المتجانس مع سنهم الطبيعي وكثيرا ما تبلغ حد الجريمة، هذه نتيجة الحرص من جانب الصبي على أن يعيش كشاب، والحرص من جانب الشاب على أن يعيش كرجل، بدلاً من أن يحيا الصبي حياة الصبي ويحيا الشاب حياة الشاب.

5.ان المعيشة في الحضر تؤدي الى ظهور اشكال مختلفة من السلوكيات المنحرفة مقارنة بالمعيشة في الريف ومن هذه الصور محاولة ارشاء رجال السلطة العامة، والتزوير في الأوراق الرسمية، والغش بصفة عامة، والسرقة بطرق متنوعة، هذه صورة لصيقة بالمعيشة الحضرية.

6.الصناعة في المدينة ساهمت في انتشار الجريمة، فالتصنيع يؤدي في مرحلته المبكرة الى انهيار البناء الاجتماعي التقليدي والتفكك الاجتماعي مرحلة من مراحل هذا التغير، ومن مظاهره الجريمة لذلك يلاحظ اعلى نسبة لها في المناطق التي تحيط بمنطقة الأعمال والصناعة، وتنخفض كلما بعدت المسافة عن هذه المراكز.[5]

أسباب تدني الجريمة في الريف مقارنةً بالمدينة:

1. قوة ويقضه الشرطة في الحضر أكبر من الريف:

من المعروف التفوق في الاجرام للحضر فذهب بعض العلماء الى تفسير هذا التفوق بقوة الشرطة ويقظتها في الحضر مقارنةً بالريف، فهي تسجل من الجرائم في المدن ما يفوتها ضبطه وتسجيله في الريف.

2. سكان الريف أكثر تجانساً من سكان الحضر:

حيث نجدهم طبقة متشابهة (مزارعين) وأقرب الى التشابه بعكس سكان الحضر، يخالطهم مهاجرون جاءوا من الريف سعياً وراء عمل يرتزقون منه أو من مدن أخرى، فضلاً عن متسولين ومجرمين محترفين يتكتلون في زوايا المدن يجعلون منها مسارح لنشاطهم.

3. اختلاف نفسية سكان الريف مقارنة بسكان الحضر:

وهذه تتجلى من خلال الخصال التالية:

الخصلة الاولى:

هي الصبر ففلاحة الأرض وزراعتها والعناية بها وجني ثمارها، أعمال مضنية من جهة وتتطلب وقتاً وانتظاراً من جهة أخرى، فنجد القروي صبوراً غير عجول مؤمناً بعامل الزمن، لا يعرف الطفرة ولا يؤمن بها، وهو بذلك بمنأى عن الضجر والتبرم.

الخصلة الثانية:

نجد نزعة محافظة تظهر في أكثر من مجال فالقروي يبقى أسير أفكار وعادات وتقاليد معينة يأبى الخروج منها أو الحيد عنها، ومن جهة ثانية لصيق بأرضه لا يشغله عنها شاغل، ولا ويحدوه الأمل في أن يضاعف من رقعتها ويمد مساحتها ولو بكثير من التضحية وعرق الجبين.

كما أنه من جهة ثالثة عزوف عن الأنشطة السياسية فهو يمثل النزعة المحافظة وينقصه الميل إلى المساهمة النشيطة في السياسة، ومن جهة رابعة يسوده التوجس من كل قادم غريب عليه، والنفور من التجديد في وتيرة معيشته ولو كان من شانه أن يحدث تحسناً فنياً في أساليب الفلاحة والزراعة.

الخصلة الثالثة:

القروي مثال للرجل الاقتصادي الذي يحسن توزيع العمل بينه وبين أفراد أسرته جاعلاً منهم وحدة إنتاجية، ويعتبرهم أعضاء في شركة واحدة اقتصادية ابتداء من الطفل أو الصبي إلى الشاب اليافع والرجل الراشد، وهذا جزء من مثابرته لتوفير النقود.

الخصلة الرابعة:

الانزواء والبعد عن مجال الصلات الاجتماعية والاحتكاك بالغير، وهذا راجع إلى طبيعة المعيشة ونوع العمل، فالقروي ملازم لحقله تفصله عن الجار وعن الحقل المجاور مسافة كبيرة وتشغله أعباء فلاحة أرضه وزراعتها من الاحتكاك بغيره.

هذه الظروف المعيشية الخاصة المتميزة بالعزلة وعدم التزاحم تقلل من فرص التلاقي والتصادم بالغير، ومن شأنها أن تحد من الحرص على تبليغ السلطات العامة بكثير من الجرائم المختلفة في حين أن هذا الاهمال قلما يحدث من جانب سكان الحضر.

أما في الحضر فيوجد بين الناس من الجوار والتزاحم ما يحقق فرصاً للتصادم والاحتكاك تبعاً للرغبة في الظفر بأكبر قسط من المنافع وظهور عامل التحاسد بينهم على صورة أجلى وأوضح.

المبحث الثالث: الاختلاف النوعي والكمي بين إجرام الريف وإجرام المدن:

ان طبيعة الحياة في المدن والريف قد أضفت طابعاً معيناً على الجرائم المرتكبة في كل منها فهناك أنواع من الجرائم يرتفع معدل ارتكابها في المدينة عنه في الريف والعكس صحيح، فهناك جرائم ترتكب في الريف ولا يتصور وقوعها في المدينة وعلى هذا الأساس يجدر بنا أن نبين أوجه الخلاف بين اجرام الريف واجرام المدن من حيث نوع الجرائم المرتكبة.[6]

لقد تبين ان المجرمين في المناطق الريفية كانوا أكبر سناً عند القبض عليهم لأول مرة من مجرمي المدينة، فمعظم مجرمي الريف قبض عليهم لأول مرة بعد أن بلغوا سن ال 17 عام بينما 40% من أولاد المدينة قبض عليهم قبل هذه السن ويبدوا ان هذا السلوك الجانح في هذه السن المبكرة كانت نتيجة اتصالهم بجماعات مغايرة تتصف بالأجرام بعكس سكان الريف.[7]

لقد تبين للدكتور محمد خيري في دراسته (الريف والحضر وظاهرة الجريمة دراسة نظرية وميدانية) للمجتمع الحضري في مصر ما يلي:

1.ان جرائم العنف المرتكبة ضد الأشخاص لأسباب انتقامية (الجنايات منها) تقل في المناطق الحضرية منها في المناطق غير الحضرية.

2.ان جرائم الانتقام بالحريق العمد أو تقليع المزروعات أو تسميم المواشي تقل في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية.

3.ان جرائم السرقة لا الجنايات منها تزيد في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية.

4.ان جرائم الرشوة والتزوير والاختلاس تزيد بشكل كبير في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية.

5.ان جرائم الفسق وهتك العرض تزيد بكثير في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية.

6.جميع أنواع جرائم الجنح تزيد في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية وهذه الجرائم هي:

((جنح السرقات، جنح التشرد، جنح النصب، وخيانة الأمانة، جنح الضرب، جنح القتل الخطأ، جنح الهروب من المراقبة)) [8]

الاختلاف الكمي بين إجرام المدن وإجرام الريف:

تؤكد الإحصاءات التي أجريت في أغلب دول العالم أن هناك اختلافاً ملحوظاً بين إجرام المدن وإجرام الأرياف، حيث أثبتت أن نسبة الجريمة في المدن الصناعية الكبرى تفوق نسبة الجرائم المرتكبة في المدن المتوسطة، وتليها المدن الصغرى.

وبحسب دراسة أجريت بفرنسا خلال سنة 2003 تبين أن معدل الإجرام في المدن الصغرى التي تقل كثافتها السكانية عن 25000 نسمة لم يتجاوز 61%، أما المدن المتوسطة التي تصل كثافتها السكانية إلى 250.000 نسمة فقد تراوح معدل الإجرام فيها ما بين 75 و85%، في حين وصل في المدن الكبرى التي تفوق كثافتها السكانية 250.000 نسمة إلى 117% [9]

الواقع أن الصلة بين ارتفاع نسبة الاجرام في المدن عنها في الريف ينبغي النظر اليها بشي من الحذر، ذلك ان هناك عوامل كثيرة تتدخل في التأثير على النتائج المستخلصة من احصاءات الجرائم فقوة الشرطة أكثر عدداً ونشاطاً في المدن منها في الريف وانها لذلك تتعقب الكثير من الجرائم في المدن مالا تتعقبه في الريف، ويضاف الى ذلك انه بينما يقدم الافراد في المدينة على التبليغ عن معظم الجرائم المرتكبة فان أهل الريف كثيراً ما يحجمون عن ابلاغ سلطات الأمن عن

الجرائم التي تقع كالسرقة والمشاجرات والقتل وجرائم الاعتداء على العرض لأنهم يميلون إلى حل المشاكل الناجمة عن هذه الجرائم حلا ذاتياً.[10]

ومما ساعد على ارتفاع نسبة الجرائم في المدينة أن أنشطة مجرم واحد من المدينة أكثر منها لدى مجموعة من المجرمين الريفيين، ومن هنا يمكن تفسير الفروق الكمية في نسب الجريمة بين المناطق الريفية والحضرية.

ولعل تفوق الحضر في الاجرام على الريف راجع إلى كون عدد الشبان في سكانه أكبر منه في سكان الريف ومن المعروف ان الشباب أوفر اجراماً من كبار السن وأن النزعة الاجرامية في الشباب أقوى، وقد تبين من الاحصاءات الايطالية ان الاجرام أوفر في مراكز المدن الادارية منه في بقية اجزائها وأنه أكبر كمية في المراكز الصناعية منه في المراكز الزراعية، وأن الاجرام الغالب في الحضر هو اجرام الغش في حين ان الاجرام الغالب في الريف هو اجرام العنف.[11]

وقد ظهر من الاحصاءات أن 70% من الحالات الجانحة في مصر على سبيل المثال تكون في المناطق الحضرية وهي في محافظات (القاهرة الإسكندرية، السويس، وبورسعيد والإسماعيلية) وقد بلغ نصيب القاهرة وحدها من الحالات الجانحة 51% والإسكندرية 12%، ويرجع السبب في ذلك لما سبق الحديث عنه من خصائص المدينة المختلفة عن الريف.[12]

بالإضافة لما سبق فان هناك أسباب أخرى توضح لنا التفاوت في نسبة الجريمة في المدن عنها في الأرياف ويمكن اجمالها على النحو التالي:

أولاً: ان الازدحام السكاني في المدن يجعل الناس في هذه المجتمعات أي مجتمع المدينة يميلون الى تقليد بعضهم البعض في أنماط السلوك حتى ولو كانت من الأنماط المنحرفة والمؤدية للجريمة في حين لا نجد مثلا هذا الأمر في مجتمع الريف.

ثانياً: ان بعض الأنواع من الجرائم تكون مهيئة في المدن أكثر منها في الريف كجرائم سرقة السيارات وجريمة الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة والتزوير والمخدرات والغش في المعاملات فهذا النوع من الجرائم يجد التربة الخصبة له في المجتمع المدني ولا مجال له الا القليل في مجتمع الريف، من خلال الدراسات في المملكة الأردنية الهاشمية قد تبين أن 78% من جرائم الرشوة التي وقعت في المملكة خلال العام 1995 كانت ضمن العاصمة عمان وأربد والزرقاء و22% فقط كانت في باقي المملكة.

ثالثاً: ان مظاهر التقدم العلمي أكثر وضوحاً ووجوداً في المدينة عنها في الريف والبادية وهذا التقدم يساعد ذوي السلوك الاجرامي في ارتكاب نوع معين من الجرائم كما هو الحال في جرائم

التزوير سواء بالنسبة للمستندات الرسمية أو العملات الورقية وكذلك جرائم الاختلاس من البنوك والحسابات الوهمية ولقد ورد في التقارير الاحصائية الجنائية للعام 1998 ان 54% من جرائم التزوير والتزييف العملة التي وقعت في الأردن كانت من نصيب محافظة العاصمة وحدها.

رابعاً: من أسباب تفاوت نسبة الجريمة بين المدن والريف هو أن المدينة توفر للشخص الذي لديه استعداد للجريمة المكان الأفضل والاقامة الأحسن منها في الريف فالازدحام السكاني الموجود في المدينة يجعل الشخص يعيش فيها بشكل يكون بعيداً عن الأنظار ويمكنه من التواري عن الناس أما في الريف فالمجتمع المحلي يكون صغيراً والناس هناك يعرفون بعضهم البعض فان هذا لا يوفر المكان الأفضل أو الاقامة المناسبة لصاحب الميول الاجرامية.

خامساً: الهجرة التي تحصل من الريف الى المدينة سعياً وراء الرزق وطلب العلم فهذه الهجرة تؤدي إلى أن يصبح هناك تركز سكاني في المدينة وهذا التركيز والزيادة يؤدي في كثير من الحالات الى ارتكاب الجريمة نظراً لأن الكثير من القادمين من الريف لا يجدون فرصة العمل التي سعوا اليها وجاءوا من اجلها مما قد يدفعهم الى ارتكاب الجريمة لتأمين حاجاتهم المعيشية أو انهم يكونوا ضحايا لعصابات الأشرار المتخصصة في اصطياد أمثال هؤلاء الناس البسطاء القادمين من الريف.

سادساً: أن نسبة وجود الأجانب أو السواح في المدينة تفوق بكثير نسبتها في الريف وهذا يدفع الاخرين لارتكاب جرائم بغرض الحصول على الأموال والأمتعة والحاجيات.[13]

الاستنتاجات:

إن النتائج التي توصل إليها الباحث تكشف التباين المكاني لظاهرة الجريمة عموماً بمختلف أنواعها، مركزةً بشكل أساسي على توزيعها الجغرافي ما بين البيئة الحضرية والارياف، مع بيان اختلاف البيئتين وأثرها على مستويات الجريمة وانواعها وتحليل الأسباب المؤدية اليها معتمدةً على جملة من الركائز الأساسية.

1.هناك تباين واضح فيما بين المدن والارياف من ناحية حجم الجريمة وانواعها فالمدينة تأتي بالمرتبة الأولى مقارنة بالبيئة الريفية.

2.إن حقيقة التوزيع الجغرافي لظاهرة الجريمة في المدينة يعكس حالة من عدم التوازن ما بين أجزاء المدينة، بالإضافة إلى أنه يتناسب والحجم السكاني والمستوى الاقتصادي لهذه الاجزاء.

3.يعد السكان من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة، ان الازدحام السكاني في المدن يجعل الناس في هذه المجتمعات أي مجتمع المدينة يميلون الى تقليد بعضهم البعض في أنماط السلوك

حتى ولو كانت من الأنماط المنحرفة والمؤدية للجريمة في حين لا نجد مثلا هذا الأمر في مجتمع الريف.

4.لقد تبين من البحث ان الاجرام أوفر في مراكز المدن الادارية منه في بقية اجزائها وأنه أكبر كمية في المراكز الصناعية مقارنةً بالمراكز الزراعية، وأن الاجرام الغالب في الحضر هو اجرام الغش في حين ان الاجرام الغالب في الريف هو اجرام العنف.

5.من أهم أسباب تفوق الحضر في الاجرام مقارنةً بالريف راجع إلى كون عدد الشبان في سكانه أكبر منه في سكان الريف، ومن المعروف ان الشباب أوفر اجراماً من كبار السن وأن النزعة الاجرامية في الشباب تعد أقوى بكثير.

التوصيات:

للحد من الجريمة في الريف والمدينة لابد من توافر عوامل مشتركة كالاقتصاد المستقر السكن الآمن، الخدمات الأساسية، التنشئة الأسرية السليمة، والوازع الديني والقانوني، بينما تساهم عوامل مثل التفكك الاجتماعي، الفقر، البطالة، والإدمان في زيادة الجريمة، وتتفاوت حدة هذه العوامل بحسب طبيعة البيئة الريفية أو الحضرية.

ففي المناطق الريفية هناك عوامل تحد من الجريمة:

1.تماسك المجتمع :قوة الروابط الاجتماعية والرأي العام يلعبان دوراً رقابياً كبيراً.

2.الوازع الديني والأخلاقي: القيم التقليدية والتقاليد الدينية الراسخة تعمل على الحد من السلوك المنحرف.

3.الرقابة الاجتماعية :تتمثل بسهولة معرفة الأفراد والمراقبة المباشرة من الجيران والأقارب.

وبالمقابل هناك عوامل قد تزيدها (مع التطور):

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية :التحديث والتحضر قد يؤديان إلى التفكك الاجتماعي وتغير القيم .

أما العوامل التي تحد من الجريمة في المناطق الحضرية (المدن):

1.الخدمات الامنية :وجود الشرطة والمؤسسات الأمنية المتقدمة، والتكنولوجيا الجنائية.

2.الفرص الاقتصادية :توفر فرص العمل والدخل الثابت.

3.الخدمات الاجتماعية :الوصول للرعاية الصحية والتعليم يقلل الجريمة.

وعوامل قد تزيدها:

1.الفقر والبطالة :عدم وجود دخل ثابت وفرص العمل يزيد من فرص الانخراط في الجريمة.

2.التفكك الأسري :التنشئة غير السليمة والعنف الأسري.

3.الإدمان والمخدرات :يؤديان لارتكاب جرائم لتمويل الإدمان.

4.اللامساواة وغياب التجانس الثقافي :قد يزيد من الضغوط الاجتماعية والاغتراب.

الهوامش:

---

(1) الشاعر، عيسى موسى، دور ايلين سمبل في البحث الجغرافي، رسائل جغرافية، العدد (193)، الجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت، 1996، ص20.

(2) الشلش، علي حسين، المناخ والحاجة إلى تكيف الهواء في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (17)، 1981، ص47.

(3) شتا، السيد علي، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1997، ص 168-169.

(4) عبيد، رؤوف، أصول على الاجرام والعقاب، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1981، ص170.

(5) بهنام، رؤوف رمسيس، المجرم تكويناً وتقويماً، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1983، ص255-261.

(6) أبو خطوة، أحمد شوقي عمر، علم الاجرام وعلم العقاب، الجزء الأول، علم الاجرام، 1994، ص242.

(7) عبيد، رؤوف، مصدر سابق، ص168.

(8) عبيد، رؤوف، مصدر سابق، ص173.

(9)سميرة مصطفى، إجرام المرأة ودور المؤسسات السجنية في إعادة تأهيلها، بحث لنيل الاجازة في الحقوق، جامعة المولى إسماعيل، كلية العلوم القانونية، مكناس، 2005، ص43.

(10) أبو خطوة، أحمد شوقي عمر، علم الاجرام وعلم العقاب، الجزء الأول، علم الاجرام، 1994، ص242.

(11)بهنام، رؤوف رمسيس، المجرم تكويناً وتقويماً،1983، مصدر سابق، ص255.

(12) شفيق، محمد، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص123.

(13) أحمد، عبد الرحمن توفيق: دروس في علم الاجرام، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص128.

المصادر

(1) الشاعر، عيسى موسى، دور ايلين سمبل في البحث الجغرافي، رسائل جغرافية، العدد (193)، الجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت، 1996

(2) الشلش، علي حسين، المناخ والحاجة إلى تكيف الهواء في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (17)، 1981

(3) شتا، السيد علي، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1997،

(4) عبيد، رؤوف، أصول على الاجرام والعقاب، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1981

(5) بهنام، رؤوف رمسيس، المجرم تكويناً وتقويماً، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1983،
(6) أبو خطوة، أحمد شوقي عمر، علم الاجرام وعلم العقاب، الجزء الأول، علم الاجرام، 1994
(7) سميرة مصطفى، إجرام المرأة ودور المؤسسات السجنية في إعادة تأهيلها، بحث لنيل الاجازة في الحقوق، جامعة المولى إسماعيل، كلية العلوم القانونية، مكناس، 2005،
(8) أبو خطوة، أحمد شوقي عمر، علم الاجرام وعلم العقاب، الجزء الأول، علم الاجرام، 1994
(9) شفيق، محمد، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون تاريخ،
(10) أحمد، عبد الرحمن توفيق: دروس في علم الاجرام، دار وائل للنشر، عمان، 2006،

(1) The poet, Issa Moussa, The role of Eileen Semple in geographical research, Geographical Letters, Issue (193), Kuwait Geographical Society, Kuwait University, 1996,
(2) Al-Shalash, Ali Hussein, Climate and the Need for Air Conditioning in Iraq, Journal of the College of Arts, University of Basra, Issue (17), 1981
(3) Shata, Mr. Ali, Criminal Sociology, Al-Isha'a Al-Fanniya Library and Printing Press, Alexandria, 1997,
(4) Ubaid, Raouf, Principles of Criminology and Punishment, Al-Istiqlal Al-Kubra Press, Cairo, Fifth Edition, 1981
(5) Bahnam, Raouf Ramsis, The Criminal: Formation and Evaluation, Mansha'at Al-Ma'arif, Alexandria, 1983,
(6) Abu Khatwa, Ahmed Shawqi Omar, Criminology and Penology, Part One, Criminology, 1994,
(7) Samira Mustafa, Female Crime and the Role of Prison Institutions in Rehabilitating Them, Thesis submitted for a Bachelor's Degree in Law, Moulay Ismail University, Faculty of Legal Sciences, Meknes, 2005
(8) Abu Khatwa, Ahmed Shawqi Omar, Criminology and Penology, Part One, Criminology, 1994,
(9) Shafiq, Muhammad, Crime and Society, Modern University Office, Alexandria, n.d.,
(10) Ahmad, Abdul Rahman Tawfiq, Lessons in Criminology, Dar Wael Publishing, Amman, 2006,

The geography of crime between rural and urban areas

Dr. Saad Abdel Lateef Saleh

General Directorate of Education Baghdad Al-Karkh/3

Ministry of Education

Saadlatef7@gmail.com

Keywords: Geography .Crime. city

Summary:

Statistics indicate that crime is less prevalent in rural areas than in urban settings, and that it is less widespread in small towns compared to large cities. The higher rate of crime in urban areas relative to rural ones can be attributed to differences in the nature of life in each context, as urban life, with its complexity and pace, tends to weaken social and personal ties among residents.

Accordingly, the majority of scholars argue that criminal phenomena are influenced by population density and the nature of place. Place—through both the natural and built environment—reflects directly on individuals' criminal behavior. Moreover, high population density in cities is often accompanied by elevated crime rates; therefore, crime rates in urban areas exceed those in rural areas. Consequently, it is necessary to examine the relationship between the location of crime and criminal phenomena, and to clarify the differences in the scale and types of crime between rural and urban environments.